التحول السياسي والهيمنة الأيديولوجية الرأسمالية على التعليم في مصر وروسيا ... دراسة مقارنة

بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في التربية
تخصص (التربية المقارنة الدولية)

إعداد

هديل سامح علي كيوان

مدرس مساعد بالقسم

إشراف

أ.د. احمد إسماعيل حجي

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية الأسبق
والعميد الأسبق لكلية التربية جامعة حلوان
كلية التربية – جامعة حلوان

أ.د. هنداوي محمد حافظ

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
والوكيل الأسبق لشؤون البيئة وخدمة المجتمع
كلية التربية – جامعة حلوان

التحول السياسي والهيمنة الأيديولوجية الرأسمالية على التعليم في مصر وروسيا ... دراسة مقارنة

م. م. هديل سامح علي كيوان

مستخلص:

تعد الأيديولوجيا خط السير والموجه الأول للدول والشعوب. فلا يوجد فردًا أو جماعة من البشر إلا وتشملهم أيديولوجيا متفق عليها بينهم، يتخذون قراراتهم ويسلكون سلوكياتهم تبعًا لتلك الأيديولوجيا. كذلك الأمر على المستوى الأوسع، فجميع الدول والشعوب لها أيديولوجيتها التي تسيِّر بها أمورها. تنعكس الأفكار الأيديولوجية جليًا لأي دولة في ممارساتها السياسية، ولذلك فالأيديولوجيا والسياسة جانبان متلازمان؛ إن لم يكونا جانبًا واحدًا إن صح القول. فالسياسة ما هي إلا ترجمة للأيديولوجيا. تظهر تلك الأفكار الأيديولوجية والممارسات السياسية في علاقات مزج تفاعلية مع كافة جوانب الحياة المجتمعية الأخرى كالاقتصاد والتعليم والثقافة وجميع أمور الحياة العامة. في هذا البحث، تتطرق الباحثة لدراسة تلك التفاعلات الأيديولوجية والسياسية والممارسات التعليمية في دولتي روسيا ومصر، وكيف تعكس كلًا منهما أيديولوجيتها وسياستها على الممارسات والسياسات التعليمية القائمة.

توصل البحث لمجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير التعليم المصري بما يتوافق مع التحولات الأيديولوجية والسياسية في ضوء خبرة روسيا وتحولها الأيديولوجي والسياسي وتأثر التعليم بذلك.

الكلمات المفتاحية: السياسة- التحول السياسي- الأيديولوجيا- الهيمنة الأيديولوجية- الرأسمالية- التعليم- السياسة التعليمية- روسيا- مصر.

Abstract:

Ideology is the first orientation for nations and peoples. There is no one or a group of human beings who are not included in an ideology agreed upon between them. They take decisions and behave according to that ideology. That what happen on the wider level as all countries and peoples have their own ideology by which they conduct their affairs. Ideologies are clearly reflected in any country and its political practices. Therefore، ideology and politics are inseparable. These ideological ideas and political practices appear in interactive blending relationships with all other aspects such as economy، education، culture and all matters of public life. In this research، the researcher examines those ideological and political interactions and educational practices in Russia and Egypt exploring how they reflect ideology and policy on the existing educational practices and policies.

The research found a set of proposed measures to develop Egyptian education in light of ideological and political transformations according to Russia.

Keywords: Politics- political transformation – ideology- ideological hegemony- education – educational policies- Russia- Egypt.

مقدمة

ترتبط دراسة التعليم بدراسة الأيديولوجيا والسياسة العامة والتعليمية المتعلقة والمرتبطة به، باعتبارهم الأداة لمعرفة الظروف التي نشأ فيها، والإطار الذي ينمو ويتفاعل من خلاله وكذلك مدى تأثيره وتأثره. وسرعان ما تتغير سمات ذلك النظام بتغير فترة أو عصر معين نظرًا لتوجهات ذلك العصر. فلكل أيديولوجيا أو سياسة عامة مردودها الواضح على التعليم القائم وسياساته وممارساته.

فالأداء السياسي هو ما يضعه النظام الحاكم وينفذه من سياسات في شتى الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتعكس هذه السياسات ما ترغبه النخبة الحاكمة، وتصورها لكيفية تحققه. وتعد سياسة التعليم جزء من السياسات العامة للدولة، وترتبط السياسة التعليمية كمكون من مكونات السياسات العامة بالأداء السياسي للدولة (احمد اسماعيل حجي، 2004، ص61).

وفيما يلي يمكن تناول العلاقة بين ذلك التحول السياسي والهيمنة الأيديولوجية والتعليم في روسيا ومصر.

مشكلة البحث:

يتأثر التعليم وسياساته في كثير من الأحيان سلبًا بالسياسة العامة للنظام الحاكم المضطرب أو الفكر الأيديولوجي غير المستقر. وبالنظر إلى عصور مختلفة مرت بها مصر كعصر الاشتراكية، وعصر الانفتاح الاقتصادي واستكمالًا لأيديولوجيته، والاضطرابات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي مرت بها مصر ـــــ والتي يمكن القول إن آثارها مازالت موجودة ومؤثرة حتى الآن ـــــ فإن التعليم قد تأثر سلبًا خلال تلك العصور توازيًا مع وجود إيجابيات حقيقية غير منكرة، ولكن كان للتأثير السلبي النصيب الأكبر كلما تقدم الزمن.

وفي عصر الانفتاح الاقتصادي، ازداد الاستثمار الخاص، وغلبت سيطرة القطاع الخاص وتطوره على القطاع العام دون تطوير العام أو الارتقاء به، فظهر التعليم الخاص الذي يقدم تعليمًا جيدًا دون العام، وتكدست فصول العام، وسافر المعلمون الأكفاء للخارج لتحسين أحوالهم المعيشية(Monina Afridi& Amal Berrwin، 2017، p.65).

ثم ازداد الوضع سوءًا بسبب تبني الدولة سياسة الانفتاح بلا رابط ولا ضابط، فازدادت ديون مصر وتسارع الإقدام على الخصخصة ولم تحدث نهضة حقيقية للدولة(جلال أمين، 2012، ص162)، فأُهمل التعليم ونقص تمويله وازداد الاستثمار الأجنبي تجاهه، وازدادت المؤسسات التعليمية الخاصة وظهرت المدارس والجامعات الأجنبية التي أفرزت من جديد التفاوت الطبقي الاجتماعي، وقبلت مصر المعونات والتبرعات الأجنبية لتمويل التعليم، ورغم ذلك لم تتحسن جودته ولم تتعدل بنيته التحتية وأصيب أولياء الأمور بالإحباط من سوء حال التعليم وتدني مستوى أبنائهم التعليمي فأصبح يعاني من العبء كل من الدولة والأسرة(Monina Afridi& Amal Berrwin، 2017، Ps. 67:69).

هذا بالإضافة إلى وجود سمات سلبية غلبت على السياسات التعليمية، خاصة مع بداية الثمانينات من أهمها(سيف الإسلام علي مطر وهاني عبدالستار فرج،2009): غياب رؤية سياسية واضحة مدعومة بتفكير إستراتيجي. النظرة الجزئية للسياسات التعليمية. التسرع في صنع السياسات التعليمية، وعدم استقرارها. غياب البعد الثقافي والمعرفي في السياسات التعليمية (تجاهل الواقع). الحديث عن السياسات التعليمية دون الأخذ في الاعتبار الإدارات التي تنفذها. النخب المسيطرة على مجريات الأحداث في ميدان السياسات التعليمية. الاهتمام بلغة الأرقام وليس بلغة القيمة، وبالشكل دون المضمون. طغيان البعد الفردي على البعد المؤسسي. اعتماد التمويل على المنح والقروض.

يتضح مما سبق وجود خلل في عملية اتخاذ سياسة تعليمية محددة وواضحة ومستقرة على مدى طويل، واتسامها بمجموعة من الخصائص والسمات التي أثرت سلبًا على قدرة النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات التربوية للمجتمع، مفتقدة قيامها على فكر أيديولوجي وسياسي يعكس رصانته وثباته وخصائصه بإيجابية على التعليم بشكل يلبي احتياجات طلابه، ومتطلبات السياسة العامة للدولة على حدٍ سواء.

وفي إطار ما سبق، يسعى البحث إلى التوصل إلى عدد من الإجراءات المقترحة لتطوير التعليم المصري بما يتوافق مع التحولات الأيديولوجية والسياسية.

يمكن التوصل إلى تلك الإجراءات من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف استطاعت روسيا ومصر إعادة هيكلة التعليم في ضوء التحولات الأيديولوجية والسياسية التي مرَّت بها؟
- ما الموجهات التعليمية التي أثرت على التعليم في ضوء التحولات السياسية؟
- ما أوجه الشبة والاختلاف في تبني الأيديولوجيا الرأسمالية الجديدة وأثرها على التعليم في كلٍ من روسيا ومصر؟

هدف البحث:

يسعي هذا البحث إلى تحديد مجموعة من عدد من الإجراءات المقترحة لتطوير التعليم المصري بما يتوافق مع التحولات الأيديولوجية والسياسية في مصر في ضوء خبرة روسيا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1. التوصل لإجراءات مقترحة لإصلاح التعليم في مصر.
2. قد تفيد نتائج الدراسة وتوصياتها القائمين على إدارة التعليم وسياساته، وكيفية ربطها إيجابيًا بأيديولوجيا وسياسة الدولة العامة.

حدود البحث:

يقتصر البحث على الحدود التالية:

- **الحد الزمكاني**: ويتمثل في روسيا بداية من إنهاء عصر الشيوعية 1992م، والتحول للفكر الأيديولوجي الرأسمالي. ويتمثل في مصر منذ التخلي عن مفهوم الاشتراكية 1971م، وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي، وقد تم اختيار روسيا نظرًا لما تعرضت له من تحول أيديولوجيًا وسياسيًا واضحًا، وفي نفس الوقت استطاعت تحقيق تطورًا تعليميًا إيجابيًا مع تبني أيديولوجيا وسياسة جديدة.

- **الحد الموضوعي**: يتناول البحث تناول العلاقات الأيديولوجية السياسية التعليمية، وتأثير وتأثر العوامل المؤثرة الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج المقارن الذي يقارن الباحث من خلاله وضع تعليمي أو مشكلة معينة في إطار اجتماعي ثقافي تاريخي للوصول لتحليل ونتائج تخدم المشكلة البحثية. وخلال هذا البحث، ستكون المقارنة بين دولتي مصر وروسيا في عصر تبنيها للأيديولوجيا الرأسمالية، وستتم المقارنة بينهما من حيث التحول الأيديولوجي والسياسي، والسياسات التعليمية في كل منهما، ومدى علاقات التأثير والتأثر بينهم. وسيتم الوقوف على أسباب وعوامل تبني سياسات معينه، وتفسيرها في ضوء سياق مجتمعي محلي وعالمي، والدوافع وراء اتخاذ قرارات معينة والتخلي عن غيرها، تمهيدًا لوضع إجراءات مقترحة توافق بين السياسات التعليمية، والأيديولوجيا والسياسة العامة للدولة، فتقوم السياسة التعليمية بدورها المنوط به من تطوير ونهضة تعليمية وتنمية دور الفرد، والتوافق وتلبية متطلبات الدولة واحتياجاتها من ناحية أخرى.

مصطلحات البحث:

- **التحول السياسي Political Transformation**: يعني مفهوم التحول هو ذلك التغير الذي يحدث في المجالات المختلفة كالسياسة والاقتصاد والثقافة والأيديولوجيا، وتعد تلك التحولات عمليات مخططة وهادفة إذا كانت تحولات تدريجية أو تحولات مفاجئة(Botho von Kopp, 2002, p.3).

والتحول السياسي يعني الانتقال في أوقات عصيبة من تاريخ المجتمعات من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وتعني نقطة التحول من نظام حكم إلى صيغة نظام حكم آخر، فمفهوم التحول يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام القديم، وانهياره، وبناء نظام آخر جديد، حيث تشمل عملية التحول تغيير الفكر، نهج عمل المؤسسات، الصراعات، المساومات، وعمليات التفاوض بين مراكز القوى داخل الدولة. فالتحول لسياسي يعكس حدوث عملية تبدل، أو تغيير جذري، وشامل في بنية المجتمع؛ وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث وتأثيراتها البالغة على كافة المستويات الفكرية،

والاجتماعية، والاقتصادية (إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي،2005، ص466). ولا يكون التحول في أغلب الحالات بديلاً مفاجئًا عن نظام كامل بآخر، ولكنه يتخذ خطواته التدريجية، أو قد يكون مفاجئًا عند اتخاذ قرارات سريعة.

- **الأيديولوجيا Ideology**: تعرف بأنها علم الأفكار، وموضوع دراسته الأفكار والمعاني وخصائصها وقوانينها وأصولها، وعلاقتها بالعلامات التي تعبر عنها. كما تعرف بأنها مجموعة الآراء والأفكار والعقائد والفلسفات التي يؤمن بها شعب أو أمّة أو حزب أو جماعة (احمد مختار عمر، 2008، ص ص 143، 144). وللأيديولوجيا معنى عام ومعنى خاص، فالمعنى العام يبدأ من الفرد ويصل إلى المجتمع، والمعنى الخاص يبدأ من المجتمع ويصل إلى الفرد، ويلتقي المعنيان عند نقطة واحدة، وهي النظرة إلى الحياة نظرة معينة، تبدو في حركة المجتمع كله، وفي علاقاته بالمجتمعات الأخرى، وبالبيئة المادية، وبكل فرد من أفراده (عبدالغني عبود، 1990، ص25). ويمكن تعريفها إجرائيًا: بأنها الفكر أو مجموعة من الأفكار التي يتبناها الفرد أو المشتركة جماعيًا أي لمجموعة من الأفراد أو لمجتمع ككل، وتبدو تأثيرها في جميع مناحي الحياة ولكنها ترتبط في الغالب بالتنظيمات السياسية.
- الهيمنة الأيديولوجية Ideological Hegemony: يشير مفهوم الهيمنة إلى الحكم أو الأمر أو السيطرة(Edward Comor, 2016, p.1). وهي صورة من صور القوة وتقييد الذات (Sandra Destradi, 2010, p.913). وتعني الهيمنة الأيديولوجية: مجموعة الأفكار التي يكسبها البعض القوة للتأثير على الآخرين، مثل هيمنة أفكار مثل الديمقراطية والرأسمالية وسيطرة ثقافة الذات والفرد(Joshua S. Goldstein, 2013, p.56).

وتعني إجرائيًا: السيطرة الفكرية أو الاستحواذ الفكري الذي يُترجَم في صورة ممارسات مادية مفروضة.

الدراسات السابقة:

- **نهى حامد عبد الكريم 1996: عملية صنع السياسات التعليمية في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية دراسة مقارنة:**

هدف الدراسة: تطوير عملية صنع السياسة في مصر على أسس علمية وديمقراطية، كما هدفت الدراسة إلى وضع إطار صنع سياسة تعليمية ثابتة ومستقرة ونظام ثابت قوي يعبر عن احتياجات البلاد.

منهج الدراسة: المنهج المقارن.

نتائج الدراسة: وضع تصور مقترح لتطوير صنع السياسة التعليمية في مصر في ضوء التجربة الأمريكية وضرورة تدعيم اللامركزية كمفهوم وتطبيق عملي في صياغة السياسة التعليمية المحلية وحق المشاركة في الصياغة وتقديم مقترحاتها في الموضوعات المطروحة، كما أكدت على ضرورة تحقيق التنسيق والتكامل بين الأجهزة المسئولة عن صنع وصياغة السياسة التعليمية من خلال خطط عمل أو برامج تنفيذية.

تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في استخدام المنهج المقارن من خلال تناول خبرة أجنبية، وتختلف معها في اختيار الخبرات الأجنبية. تناولت هذه الدراسة التجربة الأمريكية، ويتناول البحث الحالي خبرة روسيا ومصر خلال حدود زمنية مختلفة.

- Zhe Xian Wang. 2010: Cultural Analysis of Education Policy.

التحليل الثقافي للسياسة التعليمية

هدف الدراسة: تقديم تحليلات حول المشكلات الثقافية الأساسية لسياسة التعليم من خلال توجيه البرنامج الوطني لإصلاح وتطوير التعليم على المدى الطويل (2010–2020) في نظام إدارة التعليم، من «المركزية» إلى «اللامركزية»، وضمان العدالة التعليمية ومشاركة المواطنين لتكون عملية صياغة السياسات الأساسية. كما تقدم هذه الدراسة سياسة التعليم متعدد الثقافات في الولايات المتحدة وأستراليا، والتي توفر مرجعًا للصين.

منهج الدراسة: المنهج المقارن.

نتائج الدراسة: توصلت لوجود العديد من المشكلات في سياسة التعليم الصينية، فهناك أولوية نخبوية وكفاءة، سياسية متحيزة للمدينة، وسمات مهيمنة للحكومة، ومشاركة المواطنين لا تكفي، حيث تتجاهل السياسة الاختلافات الثقافية والصراعات

الثقافية، وتصبح الثقافة السياسية عوائق الديمقراطية والعلمية في وضع سياسة التعليم وتنفيذها. ويجب أن تقوم سياسة التعليم في الصين بإجراء تحسينات ومن وجهة نظر سياسة التعليم، ويجب وضع نموذج تنفيذ لسياسة التعليم يحترم التنوع الثقافي ويحقق التكامل والتكيف مع الفهم واحترام المجموعات الثقافية المختلفة، يمكنه تلبية احتياجات التكامل الوطني، والأقليات. فالمشاركة العامة هي ضمان تقنين السياسة العامة للرأي العام ويجب أن تشارك الموضوعات الثقافية في عملية سياسة التعليم لحل مشكلات سياسة التعليم الصينية والمساهمة في سياسة التعليم الجديدة.

تتفق الدراسة مع البحث في تأثير الثقافة والسياسة على السياسات التعليمية، وتختلف في اختيار الخبرات الأجنبية؛ فتتناول هذه الدراسة خبرة الولايات المتحدة وأستراليا، أما البحث الحالي، فيتناول روسيا ومصر.

ينقسم موضوع البحث إلى قسمين: إعادة هيكلة التعليم في ضوء التحول السياسي والهيمنة الأيديولوجية والموجهات التعليمية في دولتي روسيا ومصر.

1 . إعادة هيكلة التعليم في روسيا في ضوء التحول السياسي والهيمنة الأيديولوجية:

ما مرت به روسيا من تحولات أساسية في الحياة السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحياة الاقتصادية ودخول اقتصاد السوق والانخراط في علاقاته المتعددة، جلبت العديد من التغيرات في التوجهات والاحتياجات التعليمية. فقد صدر في العام التالي 1992م، قانون تعليمي اتحادي جديد، ووضع عدد من الابتكارات كتحقيق الاستقلالية المالية المدرسية وإصدار الكتب المدرسية الجديدة(Z. P. Dashchinskaya, 1997, Pp.49&50). وبشكل عام، كان من المفترض إعادة بناء نظام التعليم العام على أساس المبادئ التالية: اللامركزية، والديمقراطية، والتعددية، وإنهاء الأيديولوجيا الشيوعية، والتأكيد على الإنسانية (زيادة كَم المواد الإنسانية في المناهج الدراسية). ويعد أهم الأهداف أيضًا تغيير وإعادة كتابة معظم الكتب التعليمية التي تم إعدادها بشكل يخدم أهداف الحزب الشيوعي والأيديولوجيا الشيوعية تمامًا، خاصة في كتب التاريخ والأدب. وفي الوقت نفسه، أصبح الوضع الاقتصادي لحدٍ كبير ضعيفًا، وبالنسبة للعديد

من الروس كانت المشكلة تتعلق بكيفية البقاء، ثم كيفية تعزيز الإصلاح التعليمي. وبالنظر إلى العقبات المختلفة التي مرت بها، أصدرت الحكومة العديد من اللوائح والتعديلات الجديدة في عام 1996م وما بعده، على الرغم من أنها لم تسفر عن أي تغيير جذري. وأكثر من ذلك، أظهر مسح وطني أجري في ديسمبر 1996م أن 83٪ وصفوا وضع التعليم الروسي بأنه في أزمة أو كارثة.

وتمثل فترة التسعينات هذه، فترة التحول التي شهدت عصر جديد، تعتمد فيه السياسات التعليمية على مبادئ جديدة تقوم علي استراتيجية وتكتيك تطوير التعليم الروسي مذكورة في وثيقة السياسة الأولى لما بعد الاتحاد السوفيتي المتعلقة بالتعليم ـــــ قانون «التعليم(1992) ـــــ فترة التحول» Law «On Education» 1992– the (period of transformation (Victoria Pogosian, 2012, p.283

وتستند على مجموعة من المبادئ أهمها: الإنسانية، أولوية القيم المشتركة بين جميع البشر؛ حق الفرد في التنمية الحرة؛ وحدة التعليم الاتحادي والحق في التعليم العرقي والإقليمي؛ إمكانية الوصول إلى التعليم والتكيف مع نظام التعليم لاحتياجات المتعلم؛ التعليم العلماني في مؤسسات الدولة؛ الحرية والتعددية في التعليم؛ القيادة الديمقراطية للدولة؛ استقلالية المؤسسات التعليمية.

وتعطي تلك المبادئ دليلاً على الابتعاد التام عن السياسة السوفيتية: واستبدال احتياجات الدولة الشيوعية، التي كانت حاسمة بالنسبة لسياسات التعليم، باحتياجات المتعلمين وحرية اختيار البرامج التعليمية؛ تم استبدال أيديولوجيا وقيم الشيوعية بالقيم الإنسانية؛ تم استبدال المناهج الدراسية المركزية بالحرية الممنوحة للمؤسسات التعليمية لوضع سياساتها وممارساتها الخاصة؛ تم استبدال القيادة الشيوعية الاستبدادية بالقيادة الديمقراطية التي تعني المشاركة العامة. وفي هذا الصدد، تشير هذه المبادئ إلى بداية العصر الجديد في تاريخ التعليم الروسي. ومع ذلك، فإن اعتماد قانون «ثوري» لا يمكن أن يؤدي إلى تحولات فورية في التعليم. وقد أعاقت العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية تلك التحولات. فقد كانت الدولة بأكملها تمر بأزمات مالية وسياسية كان

لها تأثير كبير على نظام التعليم الذي لم يعد من الممكن تمويله والحفاظ عليه بسبب نقص التمويل الحكومي، وحتى المعلمون كانوا يقاتلون من أجل البقاء بدلاً من التطور(Victoria Pogosian، 2012، p.284). ونتيجة لذلك، كان من المهم جدًا أن يتم وضع تصور للسياسة الجديدة وصياغتها وتنفيذها من قبل الأشخاص الذين اعتادوا على العمل في سياق مختلف تمامًا خلال العصر السوفيتي من حيث «صرامة المناهج والانضباط البيروقراطي والتمويل والتكامل مع الاقتصاد المخطط(M.S.Johnson، 1996، p.121). ويوضح ذلك تحول دور المسؤولين والإداريين بالمؤسسات التعليمية كونهم من الشيوعيين الصارمين إلى الميسرين الديمقراطيين. كما لاحظ Tkache-ko تيكاشينكو (وزير التربية والتعليم في 1996–1992م)، أن العديد من المعلمين والمسؤولين الإداريين المشاركين في التعليم خلال تلك الفترة لم يتمكنوا من قبول المبادئ الجديدة للتشريع التربوي، لأنها تحتوي على العديد من الصور النمطية المهنية غير المرنة، حيث أنه في بعض الأحيان مازالت تُبذل محاولات لحل مشكلات جديدة بالموارد والأساليب القديمة(E.V. Tkachencho، 1993،p.199).

كما مُنح المعلمون الحرية لإبداعهم، ومع ظهور القطاع الخاص في التعليم، مُنحت المدارس حرية تصميم المناهج الدراسية. ونتيجة لذلك، أدت هذه الحرية إلى اختلال خطير وعدم توازن وتنظيم في الحفاظ على العملية الأكاديمية. تميز بداية العصر الجديد بانفتاح التعليم. ولم يقتصر التعاون والمساعدة الدوليان على برامج التبادل الأكاديمي فحسب، بل شملت أيضًا المساعدة في تطوير المناهج والكتب الدراسية الجديدة، وفي إصلاحات تدريب المعلمين والإدارة التربوية. استُقبِلت التطورات الإيجابية في تلك الفترة الانتقالية بالتناقضات والعواقب السلبية (M.S.Johnson، 1996، p.121).

فبرغم الإصلاحات التي بذلت في تلك الفترة، يمكن اعتبارها فترة صراع داخلي وخارجي لتيارين رئيسيين في التعليم الروسي. كان الاتجاه الأول هو تطوير وتجديد النظام التعليمي الروسي في اتجاه القيم الديمقراطية والإنسانية، والثاني يميل إلى الحفاظ على أسس النظام السابق أو بعض عناصره. وبالتالي يعتبر ذلك عمليتين متعارضتين: عملية ضخمة من التحولات النوعية العميقة التي يقودها المجتمع التعليمي؛ وعملية تحاول القضاء على هذه التحولات مع ميول العودة إلى ركود جديد.

وبالتالي عكست الإصلاحات التعليمية الأولى للاتحاد الروسي جوانب السياسة التي تم إنشاؤها خلال فترة دنيبروف، المتمثلة في اللامركزية والديمقراطية، واحتضنتها حكومة يلتسين كعوامل رئيسية لمعالجة أثر التجانس السوفييتي. يعتقد دنيبروف أن إنشاء نظام تعليمي تكميلي هو الطريقة الملائمة لاحتياجات السوق الجديدة القائمة على الاقتصاد والخصخصة. ويستلزم ذلك ليس فقط إزالة الأيديولوجيا السوفيتية من المناهج التعليمية، وتعديل التعليم للاحتياجات الفردية، كما أن لامركزية نظام إدارة التعليم أمر لا بد منه، ويجب القضاء على التنظيم المفرط. كان هذا النموذج من التخطيط التربوي خروجًا سريعًا عن السياسة الديكتاتورية السوفيتية شديدة المركزية. ويقوم على تفكيك الهياكل القائمة لإعادة بناء نظام لامركزي جديد خالٍ من التقاليد الإيديولوجية والهيكلية للاتحاد السوفيتي(Edward Dneprov, et.al, 1993, p.149).

قسم دينبروف برنامجه عن التخطيط التربوي والإدارة بين ثلاثة مستويات: الفيدرالية والإقليمية والمحلية، من خلال وضع المستوى الاتحادي لوائح عامة بشأن قانون التعليم، تاركًا غالبية المسؤولية للمستويات الدنيا من الحكومة، حيث قسم القانون السلطات الإدارية بين ثلاثة مستويات من الحكومة، وخصص واجبات معينة للحكومات الفيدرالية والإقليمية والمحلية، وخفض بشكل كبير من سلطة المركزية. فقد أعاد هيكلة النظام السياسي وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وتحقيق اللامركزية، لكن إصلاحات دنيبروف كانت غير قابلة للتنفيذ إلى حد كبير بسبب عدم وجود قانون وسوف تتعرض بشأن التعليم في جمهورية روسيا الذي تمت الموافقة عليه نهائيًا في 22 مايو 1992م. (Edward Dneprov,1993,p.149)

بالغت تلك الخطة أو هذا النموذج في تقدير قدرة المسؤولين والمدرسين المحليين على الاستجابة للمطالب الجديدة. فبعد عصر طويل من التخطيط والتمويل المركزيين، توقعت السلطات المحلية والإقليمية تحمل عبء الإدارة التعليمية (Mark S. Johnson, 1997, p.220) يتبين محاولة دنيبروف في إعادة هيكلة جذرية لنظام التعليم لتوزيع غالبية السلطة بين المحليات والمناطق، في حين إنشاء نظام متباين للغاية يعزز التجريب والتخصيص

في التعليم. حاول دنيبروف أن يعمد أنظمة التعليم على هيكل حكومي مستقر مناسب اجتماعيًا. كان نظام التعليم السوفييتي نظامًا استبداديًا ومركزيًا وموحدًا، واحتضنت حركة الإصلاح نموذج الديمقراطية في المؤسسات التعليمية، وربطتها باللامركزية.

أعلن الدستور الروسي لعام 1993 أن «الاتحاد الروسي سيضع معايير تعليمية حكومية فيدرالية مدعمًا مختلف أشكال التعليم». وتخفيض التمويل المركزي للتعليم الذي تم إنشاؤه خلال الاتحاد السوفيتي بشكل كبير لصالح التمويل المحلي كخطوة نحو التحرر من السيطرة المركزية في العصر السوفيتي، فقد وضعت أعباء إدارية ومالية ثقيلة على الحكومات المحلية غير المعتادة (Angela Marie Cox, 2011,p.63) .

وعندما تم عزل دنيبروف من منصبه، اعتمد خليفته إيفيجني تكاشينكو Evge-nii Tkachenko نهجًا أكثر اعتدالًا للإصلاح، مع الحفاظ على التركيز على تنوع المدارس. جمعت سياساته عناصر من سياسات دنيبروف، بينما كانت تحاول دمج عناصر ناجحة من العصر السوفيتي. وقد وُضع شعار «التعليم عن طريق الاختيار» كأحد شعارات الإصلاح الرئيسية (خاصة في منتصف التسعينات، في ظل وزير التعليم إيفجيني تكاشينكو). تم إنشاء هذا الشعار في جو اتسم بوفرة من الفرص الجديدة، واستند إلى افتراض أن عملية الاختيار نفسها تعني الديمقراطية بعينها. فالاختيار هو جوهر التحول إلى الديمقراطية. وبالتالي، فتعد جهود الديموقراطية فيما بعد الاتحاد السوفيتي جانبًا أساسيًا للانتقال إلى الاتحاد الروسي الجديد. سعت الحركات، وخاصة في قطاع التعليم، إلى تلبية احتياجات الناس المهملة خلال المركزية السلطوية الشديدة للنظام السوفيتي. الأمر الذي دفع الإصلاحيين إلى البحث عن سياسة تستند إلى «الديمقراطية» و«اللامركزية. وعندما استقر الاقتصاد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدا للكثيرين أن الإصلاح التعليمي لم يفعل سوى القليل للتأثير على واقع التعليم. أصبح الوضع أكثر إتاحة لدمج نظريات وأفكار اجتماعية مختلفة، وتأثرت المؤسسات التعليمية بالعالم الخارجي. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ ممارسات التحول بنجاح. سيطر شعورًا بعدم اليقين وعدم الاستقرار في المناخ الاجتماعي السياسي في روسيا في أواخر التسعينات. وكثيرًا ما عانى المعلمون لفترات طويلة من

ضعف المرتبات، لكنهم بقوا وقدموا خدمة لا تقدر بثمن للطلاب الروس. ومع ذلك، فإن النجاح الجزئي للإصلاحات في أوائل التسعينات وتجربة الركود في السنوات المتداخلة ترك التعليم الروسي يعمل في ظل النظام السوفيتي الذي لا يزال مؤثرًا للغاية في البنية التعليمية والمناهج الدراسية دون الاستفادة من التحول سواء من ناحية تمويل الدولة أو الوحدة الأيديولوجية أو الثقافة العامة. وفي إطار المحاولات المتكررة لإصلاح النظام، ومناهجه، ومواده، وطرق تدريسه، وتمويله. فمازالت العديد من المؤسسات التعليمية لا تلبي احتياجات الاتحاد الروسي والشعب في روسيا الحديثة. فقد شجعت التحولات الديموجرافية ما بعد العصر السوفيتي زيادة الوعي بشأن التعددية الثقافية والعالمية(Stephen T. Kerr, 2005, p.153)

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت سلسلة من الإصلاحات التعليمية، الموجهة أيديولوجيًا تبعًا لاحتياجات تلك الفترة ومتطلباتها:

أ-العقيدة (الوثيقة) الوطنية للتعليم في الاتحاد الروسي (حتى 2025م) National Doctrine of Education in the Russian Federation up to 2025

وبالنظر إلى أنه بحلول عام 2000م، كان التعليم الروسي يتطور في ظروف اقتصاد السوق، مع نمو القطاع الخاص بشكل مطرد، كان من المشكوك فيه أن يكون للمذهب أن تضمن الدولة تكافؤ الفرص والتعليم المجاني للجميع. لهذا السبب، كان ينظر إليه من قبل النقاد على أنه «إعلان تشريعي» غير واقعي.

ومن بين الأهداف والغايات الرئيسية للتعليم: تمجيد الوطنية الروسية، بناء مواطني دولة ديمقراطية مشروعة، وقادرة على التنشئة الاجتماعية في ظروف المجتمع المدني، احترام حقوق وحريات الإنسان، وامتلاك الأخلاق العالية وإظهار التسامح الوطني والديني، احترام لغات وتقاليد وثقافة الدول الأخرى؛ التنمية الشاملة وفي الوقت المناسب للأطفال والشباب، وقدراتهم الإبداعية، ورفع مهاراتهم في التعليم الذاتي؛ تنظيم العملية الأكاديمية مع مراعاة الإنجازات الحديثة للعلوم، والتجديد المنهجي لجميع جوانب التعليم، مما يعكس التغيرات في مجال الثقافة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا؛ التعليم المستمر طوال الحياة؛ تقديم مجموعة متنوعة من أنواع المؤسسات التعليمية، والبرامج

التعليمية لضمان التدريس المتمركز حول المتعلم؛ الحراك الأكاديمي؛ تبني أسلوب حياة صحي(Victoria Pogosian، 2012، p.288).

كل التناقضات المذكورة أعلاه في نص العقيدة يمكن أن تُنسب إلى الوقت والسياق الذي تمت صياغته فيه، والتي كانت سنوات من الأزمات الاقتصادية والسياسية والإدارية العميقة في التعليم. وفي غضون عام، في 19 ديسمبر2001م، أعقب العقيدة وثيقة سياسة أخرى وهي مفهوم تحديث التعليم الروسي حتى عام 2010م.

ب-مفهوم تحديث التعليم الروسي حتى عام 2010م -The Concept of Modernization of the Russian Education till 2010:

يقدم المفهوم جانبًا مهمًا: فهو ينص على أن السياسة التعليمية لروسيا، والتي تعكس المصالح الوطنية في مجال التعليم وتقديمها للمجتمع العالمي، تأخذ أيضًا في الاعتبار الاتجاهات العامة للتنمية العالمية، وتعتزم إجراء تحولات كبيرة في نظام التعليم. هذه الاتجاهات هي: التوسع الكبير في نطاق التفاعل بين الثقافات مما يجعل أهمية خاصة للغاية لعوامل الاتصال والتسامح. ظهور ونمو القضايا العالمية التي لا يمكن حلها إلا بالتعاون في إطار المجتمع الدولي الذي يتطلب تنمية الفكر الحديث في جيل الشباب(Victoria Pogosian،2012، p.288).

ج- مفهوم التعليم لمدة 12 عامًا The Concept of 12-year Schooling

يشير المفهوم إلى ضرورة تحقيق الآتي: - الصحةHealth الحفاظ على صحة الأطفال. (خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، ازداد العبء الأكاديمي كثيرًا بحيث كان له تأثير سلبي على صحة أطفال المدارس). - الجودةQuality رفع جودة التعليم. (يشار إلى أنه، وفقًا لنتائج الأبحاث المقارنة الدولية، تراجع التعليم الروسي من حيث مستوى التدريب في مواد معينة. - التنافسيةCompetitiveness القدرة التنافسية للتعليم الروسي. (- العوامل الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية Democratic and social economic factors. (يُفترض أنه سيحل مشكلة الفجوة الديموجرافية الحالية) (Victoria Pogosian،2012، p.291).

د- نموذج للتعليم من أجل اقتصاد قائم على المعرفة (نموذج – 2020م)

هدفت السياسة الجديدة على أنه تصميم نموذج عام لتحديث التعليم يخلق صورة إيجابية للتعليم ويضع الأساس لنموذج التطوير للعقود القادمة. الهدف من الإصلاحات القادمة، وفقًا للنموذج، هو بناء مثل هذا النظام التعليمي الذي يلبي احتياجات النموذج المبتكر لتنمية الاقتصاد (الذي يوصف بأنه اقتصاد ما بعد الصناعة؛ اقتصاد المعرفة)، والاحتياجات الاجتماعية ومتطلبات المنافسة العالمية في أسواق الابتكارات والعمل والتعليم. أحد ميزات النموذج الجديد للتعليم هو مبدأ الانفتاح الذي يجعل التعليم الروسي فاعلًا تدريجيًا في الساحة العالمية المشاركة في الدراسات المقارنة الدولية، واستيراد وتصدير الخدمات التعليمية.

استمرت محاولات الإصلاح التعليمي بهذا الشكل إلى أن تم وضع قانون جديد للتعليم في أوائل عام 2011م. فعندما تم إصدار الإصلاح التعليمي الجديد في أوائل عام 2011م لم ينل إرضاء الجمهور، وامتد انتقاد الجهود إلى أبعد من مجتمع التعليم، مع قلق الجمهور من الآثار المترتبة على مستقبل التعليم الروسي. قام الطلاب بدور نشط في الاحتجاج على التغييرات، لا سيما تلك الموجودة في مستويات التعليم الثانوي العالي والتعليم العالي. فقد خشي الكثير من أن تصبح الإصلاحات أداة لحزب روسيا المتحدة ضمان الدعم من الأجيال وتوجيه فكرهم لغرضٍ معين (Angela Marie Cox,2011,p.68). واستمرت الإصلاحات والاستجابة لمتطلبات الجمهور، حتى تم اعتماد

ه- البرنامج الفيدرالي لتطوير التعليم للفترة (2011-2015م) «Federal Program of Education Development for 2011-2015»

وفي نوفمبر 2010م، اعتمدت الحكومة الروسية «**البرنامج الفيدرالي لتطوير التعليم للفترة 2011-2015**» والذي كان أساس البرنامج الرئاسي مدرستنا الجديدة بهدف وضع معايير جديدة للتعليم العام؛ وبرامج المدرسة وما بعد المدرسة؛ ومراكز وأنظمة وأساليب خدمة المعلومات؛ وأخيرًا، الأشكال الإلكترونية لتقديم المعلومات. كان القصد من هذا البرنامج تعديل دور ومعايير التعليم العام، وإعادة تركيزه نحو تطوير الهوية الروسية وتعزيز القيم المدنية مثل العدالة والحرية والسلام بين الأعراق والتقاليد

الأسرية والسلامة الفردية والعامة والأمن. كما دعت الوثيقة إلى تعزيز المجتمع الروسي على أساس رفع مستوى المسؤوليات المدنية والتفاهم والثقة المتبادلين من جانب مختلف فئاته الاجتماعية والدينية والعرقية(

و- إستراتيجية تطوير التعليم في موسكو/ روسيا حتى عام 2025م:

بدأت في موسكو مناقشة عامة واسعة حول إستراتيجية تطوير التعليم في موسكو حتى عام 2025م، والتي تسمى «إستراتيجية 2025». نتيجة لعدد من الجلسات الإستراتيجية في مدارس موسكو، تم صياغة أربعة اتجاهات تطوير رئيسية واقتراحها لعامة الجمهور، والتي يمكن أن تصبح أساسًا لاستراتيجية تطوير التعليم في روسيا: 1. نظام المسارات التعليمية الشخصية في مجموعات مفتوحة، 2. إعداد مناهج مرنة على أساس احتياجات ومصالح كل طالب، وكذلك إتاحة الفرصة للانخراط في التدريب على المواد في مواقع مختلفة من المدينة (المدارس ومراكز الموارد والجامعات والكليات ومراكز إبداع الشباب، ...). 3. توسيع أفكار الطلاب حول البيئات المهنية المختلفة، والحياة والعمل في المجتمع الحديث. 4 . تفعيل مفهوم الشراكة الشبكية، كشكل من أشكال هذا التفاعل بين المنظمات، وإدارة المشاريع المشتركة، وتطوير الإمكانات البشرية والابتكارية والتقنية والمادية. بالتعاون مع المنظمات الصناعية والمؤسسات التعليمية، وبناء شراكات مع أرباب العمل والشركات الكبيرة ورجال الأعمال(Sorokina Ana-stasiya, 2018, Pp.21&22).

ومن أجل ذلك، تزامنت محاولات روسيا في مواكبة الغرب وتطوير التعليم، مع الاهتمام بالاقتصاد الرقمي وتشكلت اتجاهات جديدة للتنمية الاقتصادية الرقمية، وتغيرت المتطلبات التقليدية للاقتصاد، وسوق العمل الدولية الاقتصادية والمعرفة التقنية، واستحداث متطلبات جديدة في القدرة على استخدام الشبكات العصبية والذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والمنصات الرقمية. وبالتالي اتجهت الدولة لتبني فكر جديد من خلال أيديولوجيا الاقتصاد الرقمي والتوجه التكنولوجي وانعكاسها على الأهداف التعليمية. فيتم تحديد الأهداف والمبادئ والاتجاهات الواعدة لتحسين نظام التعليم الروسي في ضوء الاقتصاد الرقمي الذي يلبي الاتجاهات الدولية الحديثة في

تطوره. أما العائق الرئيسي أمام رقمنة الاقتصاد في روسيا هو الأفراد، والتعليم هو وسيلة رئيسة في تحويل فكر الأفراد ليصبح مواكبًا للتقنيات التكنولوجية الرقمية الحديثة. قامت روسيا بتحويل فكرها الأيديولوجي لخدمة التعليم بعمل التقنيات والمنصات الرقمية وتغيير عملية التعليم بشكل جذري، الأمر الذي أدركته روسيا من حيث أهمية دور الاقتصاد الرقمي في مجال التعليم بأنه يمكنه زيادة حصتها السنوية من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وتستطيع روسيا الاستفادة من أفضل الممارسات للدول الرائدة، ولا سيما الولايات المتحدة في مجالات إدخال تقنيات تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية، وتشكيل التعليم «الرقمي» باعتباره نوع التعلم المتقدم عن بعد، تستفيد منه روسيا في تشكيل سياساتها التعليمية الجديدة، وتحديث المعايير التعليمية من أجل مواءمتها مع متطلبات وأنظمة الدول القائدة في سوق تكنولوجيا المعلومات(Elvira Maymina, et.al, 2018, p.30).

ز- مشروع التعليم الوطني 2024-2019م The National Education Project 2019 – 2024

وفي ضوء تعزيز التنافسية، قامت روسيا بإطلاق مشروع التعليم الوطني -2019 2024م. ويهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الهدف الأول هو ضمان القدرة التنافسية العالمية لنظام التعليم الروسي وتصنيف روسيا من بين الدول العشر الأولى الرائدة في العالم من حيث جودة التعليم العام. والهدف الثاني هو بناء فرد مسؤول اجتماعيًا على أساس القيم الأخلاقية والتاريخية والثقافية والتقاليد الوطنية. يتألف المشروع من أربع استراتيجيات رئيسية لتطوير نظام التعليم: تحديث محتوى التعليم، وإنشاء البنية التحتية الحديثة المطلوبة، والتطوير المهني لهيئة التدريس، والإدارة الفعالة(Ministry of Education of Russian Federation-).

وبالتالي، يتضح أن المهمة الرئيسية في تطوير الاقتصاد الحديث هي التقنيات الرقمية التي يؤدي استخدامها إلى رقمنة الاقتصاد مما يؤدي إلى أن يصبح الإنتاج أكثر مرونة ويساهم في نمو قدرته التنافسية. ونتيجة لذلك اتجه التعليم ليواكب ذلك الاتجاه العالمي لتلبية الطلب على ضرورة توفير المتخصصين ذوي المعرفة والمهارات الرقمية. فكان

من الضروري إدخال التقنيات الرقمية على نطاق واسع في نظام التعليم، التي تقلل أو تحد من تكلفة المدخلات وتعزز قيمة مخرجاتها.

2. إعادة هيكلة التعليم في مصر في ضوء التحول السياسي والهيمنة الأيديولوجية:

أما في مصر، فقد تحولت من الاشتراكية إلى الرأسمالية بتولي السادات سلطة الحكم. واستمرت السياسات الاجتماعية والاقتصادية في ظل نظام الرئيس مبارك على غرار الإصلاحات والسياسات التي بدأت في عهد السادات، وبعد التحولات الاقتصادية النيوليبرالية التي بدأها السادات، اعتقدت حكومة مبارك أيضًا أنها لا تستطيع إحراز تقدم كبير دون مساعدة مالية وتقنية أجنبية كبيرة(A.S.Ibrahim, 2010,p.502). فإن ما عاب عهد مبارك إحاطته بوزراء ورؤساء وزراء دون خبرة عن المناصب التي كانوا يشغلونها، بدايةً من رئيس الوزراء إلى أسفل سلسلة القيادة. فقد بدا أن هناك نقصًا في الرؤية والتخطيط ولم يكن واضحًا ما هي السياسات التي سيتم تنفيذها. وعلى سبيل المثال، عدم دراية وزير التربية والتعليم ليس بسياسات التعليم ونفس الشيء وزراء الصحة والإسكان والتخطيط الاقتصادي والتنمية. وقد لعب هؤلاء المسؤولون والوزراء الذين أحاطوا بالرئيس دورًا رئيسيًا في إضعاف الدولة، وبالتالي لم يتمكنوا من البناء الأمثل(G. Amin,2011,p.17). تأثر التعليم سلبًا بتحولات الأيديولوجيا والسياسة الجديدة للعصر، فقد تأثر التعليم سلبًا بتغير الوزارات والوزراء. طرحت وزارة التربية والتعليم في أواخر السبيعينات ورقة بعنوان «تطوير وتحديث التعليم في مصر»، أرادت أن تقف من ورائها على آراء الهيئات المختلفة، وأصدرت في أوائل الثمانينات كتابًا آخرًا بعنوان «تطوير وتحديث التعليم في مصر، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه»، وضعت فيه موجز سياستها التعليمية وبرامج تنفيذها، ثم أصدرت كتابًا ثالثًا عنوانه» الإطار العام المقترح لخطة التحرك نحو تنفيذ برامج تطوير وتحديث التعليم في مصر»، تضمن برامج متنوعة وحدد الأهداف والمهام والأنشطة والجهات المشاركة في الإعداد والتنفيذ والتوقيت المنتظر لتحقيق الأهداف. وليس من المبالغة القول بأن معظم ما تضمنته تلك السياسات لم يتحقق على الإطلاق. وتتغير الوزارة ويتعين وزير جديد في يوليو 1984م، وتصدر

وثيقة أخرى عنوانها « سياسة التعليم في مصر». ويخرج الوزير في سبتمبر 1985م، ويحل محله وزيرًا آخر وتصدر قرارات تلغي قرارات سابقة، ويلغي قرار الوزير السابق، ثم تتغير الوزارة مرة أخرى عام 1986م، ويعلن عن وضع سياسة تعليمية جديدة(احمد إسماعيل حجي،1987، ص ص 1322،1323).

ومع ظهور الأزمة الاقتصادية التي كان سببها المواجهة العربية الإسرائيلية المستمرة التي انفقت فيها مصر ما يقرب من 40٪ من ميزانيتها على الأسلحة، وكذلك ديونها الخارجية من ناحية أخري، وتوتر الوضع الاقتصادي الداخلي(Gerald T. Ma-claughlin, 1978, p.886). وعلى عكس البرنامج الاشتراكي لنظام عبد الناصر في عصر السياسة السابقة، تم وضع أسس تحرير الاقتصاد في عام 1974م «لفتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي وحماية الاستثمارات من التأميم والمصادرة للمساعدة في الأزمة الاقتصادية، كان على مصر أن تطلب في يناير 1977 من صندوق النقد الدولي (IMF) الدعم المالي، والذي تم الاتفاق عليه بشرط أن تقوم مصر برفع الضرائب وخفض الدعم، مما أدى إلى أعمال شغب من قبل المعارضين من الجماهير العاملة والطلاب. على الرغم من إلغاء هذه الإصلاحات المخطط لها، اضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى عجز أكبر في الميزانية لتجنب عدم الاستقرار السياسي (G.Feiler,2003, p.193) كان لذلك الظروف الاقتصادية المتوترة انعكاساتها المختلفة على التعليم وسياساته واتجاهاته وذلك لدرجة ارتباط عملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار بالمشكلات الاقتصادية. فقد نتج عن الأزمة الاقتصادية مديونية خارجية وتضخم داخلي وبطالة. وقد انعكست الأزمة الاقتصادية سلبًا على التعليم وتمثلت في تدهور الأبنية المدرسية وتعدد الفترات وارتفاع كثافة الفصول وانخفاض القيمة المخصصة للتعليم(سعيد إسماعيل علي،1981، ص18).

ولم يقف الأمر عند ذلك، فلقد انعكست سياسة التحرر الاقتصادي على السياسة التعليمية في توجهاتها إلى خصخصة التعليم فقد زحف المال إلى قطاع التعليم تحت شعار مساعدة الدولة في توفير الخدمات التعليمية متمثلة في صيحات الرأسمالية المهيمنة

على النشاط الاقتصادي والخدمي والتي لا تريد أن تستثني نظام التعليم في ثروتها باعتبار التعليم سلعة للإتجار(محمد سيف الدين فهمي،1992، ص22) ونتيجة لأيديولوجيا الانفتاح والخصخصة وتنامي فكر رأس المال الخاص، أصبح التعليم كبش فداء أو إذا أمكن القول ضحية الفكر السياسي السائد. أصبحت المؤسسة التعليمية هيكلًا لتعليم صوري، ولا تتم الخدمة التعليمية وفق الحد الأدنى الضروري للقول بأن هذه المؤسسة تقدم تعليمًا حقيقيًا، ليُفتَح الباب واسعًا أمام السوق السوداء لتقديم خدمة تعليمية خارج إطار مؤسسة التعليم، في نظير دفع الثمن حسب قوانين العرض والطلب والتي تتيح لهذا الثمن أن يتزايد طاما هناك استمرار وقبول عليها وتدهور الخدمة التعليمية الرسمية، مثلما لا تتوفر سلعة معينة في منافذ بيعها الطبيعية القانونية، فيظهر سماسرة يقدمونها على أن تكون بسعر أعلى ويضطر المحتاج للرضوخ لذلك، وهو ما حدث باسم الدروس الخصوصية (سعيد إسماعيل علي، 2008، ص ص 93،92) وهنا يتوارى مفهوم حق التعليم كحق واجب للمواطنين، لتحل قوة المال كقوة حقيقية معتبرًا التعليم سلعة تخضع لآليات السوق وقانون العرض والطلب. فمن أراد تعليمًا، عليه أن يدفع أولًا.

وبناءً عليه، اتسمت السنوات الأخيرة في عهد مبارك بخيبة أمل متزايدة بين العامة وأولياء الأمور والطلاب بشأن حالة التعليم المضطربة في مصر. ظل نظام التعليم يعاني من رداءة الجودة، وتدهور البنية التحتية، وارتفاع معدلات التسرب، والبطالة بين خريجي المدارس.

بالإضافة إلى ذلك، فإن آليات الرقابة التي فرضها مبارك لاحتواء المعارضة، والرقابة على موضوعات معينة، والمناخ الاجتماعي والسياسي العام للمراقبة، قد أعاق المشاركة المدنية. وعلى الرغم من شعار المانحين والمناداة باللامركزية ومشاركة المجتمع في التعليم، كانت الحكومة حذرة للغاية في تنفيذ مثل هذه المبادرات.

استمر التعليم في التخبط فترة ثورة يناير وتقلب الأوضاع السياسية والاجتماعية وتدني مستوى الانخفاض الاقتصادي، ثم فترة تولي إدارة الحكم من قبل القوات المسلحة، وتدنيها تحت حكم الإخوان المسلمين، ثم إدارة المحكمة الدستورية العليا. وبالتالي فإن عدم استقرار تلك الأوضاع السياسية فإنه يؤثر بطبيعته على التعليم سلبًا نظرًا لعدم الاستقرار وتخبط القرارات.

فقد شهدت مصر العديد من التغييرات السياسية، حيث توالت القوى السياسية على الحكم كل عام وهو ما أدى الى تطوير ثلاثة مناهج مختلفة منذ 2011:2014(المعهد الدنماركي المصري للحوار،2016،ص9). وقد استهدفت استراتيجية التنمية المستدامة 2030م في قطاع التعليم إتاحة التعليم والتدريب للجميع دون تمييز، ضمان إطار مؤسسي كفء، وعادل، ومستدام، ومرن. إتاحة التعليم للجميع مجانًا، وخفض معدلات التسرب، ومواجهة احتياجات المناطق المحرومة، توفير التكنولوجيا اللازمة لتمكين المعلم والمتعلم، وتطوير الكليات القائمة بمختلف الجامعات وتجهيزها بأحدث المعدات وأجهزة الحاسب، ومستلزماتها لضمان سير العمل، وتطوير المنشآت(وزارة التخطيط والمتابعة). لكن الواقع ظل يواجه تمييزًا واضحًا بين من لديه القدرة المالية للحصول على فرصة تعليمية جيدة دون غيره. ظلت تسير الاستراتيجيات التعليمية تسير في اتجاه ويسير الواقع في الاتجاه المعاكس، ومازالت القدرة على ربط التخطيط بالتنفيذ السليم ضعيف. مازال الفكر القائم يقوم على إخفاء العيوب والحل المؤقت وإعطاء المسكن وتهدئة الرأي العام وإرضاء الجمهور دون حلول جذرية معالجة. ومازال الفكر قائمًا على أشخاص، يغفلون ما قبلهم دون دراسة لنتائج واستنتاجات، لتُكرَر تجارب خافقة أو لتبدأ بداية جديدة ومن أول السطر.

3 . التحليل المقارن بين مصر وروسيا:

مرت كلًا من روسيا ومصر بتحولات أيديولوجية سياسية واضحة، تأثر خلالها التعليم. يمكن إيضاح أوجه الشبة والاختلاف من خلال العناصر التالية:

التوجه نحو تبني الأيديولوجيا الرأسمالية:

رغم تبني كلًا من مصر وروسيا سياسة الرأسمالية إلا أن التوجه نحو تبني الأيديولوجيا الرأسمالية كان مختلفًا في انعكاسها على التعليم والسياقات المجتمعية المختلفة. اتجهت روسيا نحو تعزيز الفردية، وبناء فرد مسؤول اجتماعيًا غير مُساق فكريًا، يناقش ويجادل ويُبدي الرأي بحُرية. ركز التعليم الرأسمالي الروسي على التمركز حول احتياجات المتعلم، وتنمية التفكير، وإطلاق الفكر، وإعمال العقل، وتنمية الذات

والتفكير، والتعبير عن الرأي، وتحقيق التنافسية التي تؤدي إلى التنمية وليست التنافسية التي تؤدي للاحتكار. أما مصر، فقد تبنت أيديولوجيا الرأسمالية من منظور مختلف، يتمثل في نظر كل فرد لمصلحته الذاتية، رأسمالية تؤدي إلى الاحتكار استفاد منها القطاع الخاص والاستثمارات الفردية على حساب الجماعة، مما أدى إلى انقسام الشعب بين من يملك، ومن لا يملك. ويرجع ذلك إلى سوء التخطيط واتخاذ القرار من قبل الدولة، ومن ثم سوء التنفيذ. فقد كان قرار تبني الأيديولوجيا الرأسمالية في ذلك الوقت اتجاهًا عالميًا اتجهت إليه معظم الدول، لكن مصر قد فقدت عند تنفيذها أهم خطوات النجاح وهو السياق المجتمعي الذي ستنقل إليه الفكر الأيديولوجي الجديد، ومن ثم فقدت أهم مقومات نجاح أي فكر جديد وهو تكيف الأيديولوجيا الجديدة مع الثقافة المصرية وتهيئة الشعب لتقبلها، وتم توجيهها في اتجاه آخر يخدم فئة دون غيرها.

ب-السياسات التعليمية المحلية والعالمية:

ارتبطت السياسات التعليمية في روسيا بمتطلبات الاقتصاد المحلي والعالمي ومواكبة التغيرات التكنولوجية والاستفادة من أفضل الممارسات التعليمية العالمية خاصة الولايات المتحدة في مجالات إدخال تقنيات تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية ومواءمة تلك المتطلبات مع احتياجاتها المحلية وما يناسبها. ويرجع ذلك إلى رغبة روسيا في تطوير التعليم بشكل يخدم ذاتية الطلاب الفكرية وإبداعهم، والتخلص من قولبة النظام السوفيتي. هذا بالإضافة إلى استفادة روسيا من الخبرة الأمريكية ومحاولتها أن تبقى منافسة لها باستخدام التقنيات التكنولوجية لتبقى من أفضل النظم التعليمية عالميًا.

أما الرأسمالية المصرية كان لها مفهوم آخر. رأسمالية الانفتاح الاقتصادي الذي أتاح الفرصة للاستغلال والاحتكار. لم تستطع الرأسمالية المصرية أن تعطي الطالب القدرة على الإبداع والابتكار والتفكير النقدي وإبداء الرأي بحرية، ولكن مازالت تمارس فكرًا يتنافى مع مفهوم الرأسمالية الذي ينادي في الأساس بالفردية والذاتية، لكنها اتبعت فكرة التقيد بأيديولوجيا السلطة الحاكمة التي لم تتغير عن فكرة انسياق الشعب وراء الحاكم بشكل لا يمكن الحياد أو الانحراف عنه، حيث ظهر ذلك جليًا في المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات؛ فكان يتم تكميم الأفواه المعارضة سياسيًا، وإقصاء أعضاء هيئة التدريس المعارضين لأيديولوجيا السلطات الحاكم.

كما أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي فرصة عظيمة لخصخصة المؤسسات وتوحش التعليم الخاص الذي ابتلع حق الشعب في الحصول على فرصة تعليمية جيدة في مؤسسات التعليم الحكومي. كما أن إثقال الدولة بالديون الخارجية لم يزدها إلا اختناقًا، فلم يصبح للدولة القدرة الكاملة لأية إصلاحات مجتمعية عامةً وتعليمية خاصةً.

ج- شخصنة السياسات التعليمية:

قامت روسيا بتنمية وتطوير التعليم بشكل متكامل تبعًا لخطط وليس لأشخاص. وبالتالي تم توجيه التعليم وفقًا لأيديولوجيا عامة واضحة متفق عليها حتى وإن تغيرت الأشخاص. ولذلك فالإصلاح التعليمي هو إصلاح تعليمي معتمدًا على فكرة البناء المترابط أجزاؤه وليس على فكرة الهدم وإعادة البناء. ويرجع ذلك إلى رؤية روسيا لتصبح واحدة من أهم الدول عالميًا وأن يصبح نظامها التعليمي من أفضل الأنظمة المنافسة، ولذلك وجهت سياساتها التعليمية لتخدم أهدافها ورؤيتها بحيادية، عن طريق تخطيط جيد فلا ترتبط بأشخاص، وإنما سياسات تكمل بعضها البعض، بعد إخضاعها لعملية التقييم.

أما السياسة التعليمية المصرية فقد ارتبطت ومازالت تعاني ربطها بالأشخاص. يأتي الوزير بخطته الإصلاحية التعليمية الجديدة مع إغفال تام للخطط السابقة، ليكون مصيرها النسيان عند تركه الوزارة، وإتاحة الفرصة لخطة وزير قادم. فيأتي الوزير بخطته لترحل معه برحيله عن منصبه الوزاري. كذلك خطط المسؤولين في المؤسسات التعليمية دون دراسة أو تحليل لما تم إنجازه، وما تم التوصل إليه، ونقاط القوة والعقبات التي واجهتها؛ حتى وصل الأمر إلى تكرار الخطط والقرارات والإجراءات التي أثبتت فشلها من وزير سابق لتثبت فشلها مرة أخرى من جديد. والسبب في ذلك هو إيلاء أهمية وأولوية لتلبية رغبات الأشخاص على حساب الرؤية والأهداف العامة للدولة، لتكون النتيجة تدني قدرات المخرج التعليمي وقيمة النظام بأكلمه.

4 . نتائج البحث:

من خلال ما تم عرضه، يمكن وضع بعض الإجراءات المقترحة في محاولة لربط التعليم بالأيديولوجيا والسياسة العامة، محدثةً تناغمًا إيجابيًا بين طرفي المعادلة الصعبة

من حيث رغبة الدولة في توجيه التعليم تبعًا لأيديولوجيتها وسياستها، وقدرة التعليم على تلبية تلك الرغبة وتحقيق دوره المنوط به من إحداث تطور وتنمية وإصلاح...

- تبني أيديولوجيا أو سياسة نابعة من السياق المحلي؛ أي الأيديولوجيا التي تستطيع التكيف مع البيئة التي تنشأ فيها. فالأيديولوجيا كالكائن الحي الذي يحتاج لمناخ معيشي مناسب يستطيع فيها أن يعيش وتنمو وتجد من يألفها.
- أما في حالة نقل أيديولوجيا أو سياسة متبعة دوليًا، فينبغي نقلها بعد ملاءمتها بالسياق المحلي الجديد التي تنقل إليه. فلا ينبغي نقل أيديولوجيا نقلًا صريحًا دون تعريضها لعملية تنقيح ننتقي خلالها ما يلائم ونستبعد ما يجعل السياق المحلي الجديد ينفر منها.
- القيام بعملية تهيئة ثقافية للشعب المستقبِل للأيديولوجيا الجديدة. وبالتالي فعملية تمهيد الشعب لتحويل أيديولوجيا أو فكر اعتاد عليه أمر شديد الصعوبة، لكنه ممكنًا حتى وإن طال زمنًا لكنه أفضل من عدم التمهيد له بالتحول الأيديولوجي والسياسي وفرضها بشكل صارم ومفاجئ فيؤدي إلى رفضها وعدم التقبل. لذلك محاولة إقناعه بأنها الأفضل هي أقصر الطرق وأنجحها.
- إعطاء فرصة ومساحة من الحرية لإبداء الرأي والتفكير النقدي دون خوف من عقاب أو تهديد من السلطات العليا. فلا ينبغي عزل السياسة عن التعليم بغرض حماية النظام الحاكم أو خوفًا من حدوث انقلاب. يتطلب الأمر إعطاء قدرًا من الحرية للتعبير عن الرأي في حدود ما تسمح به التقاليد والأخلاق. ومن الضروري عرض المحتوى السياسي الحقيقي دون تزييف للواقع أو تحريفه بغرض خدمة مصالح جماعة بعينها، أو إخماد فكر، أو توجيه الفكر لاتجاه معين. يحتاج ذلك إلى تغيير الفكر الأيديولوجي للنظام الحاكم وتغيير نظرية الشعب الجاهل والمغيب سياسيًا هو الأسهل لحكمه، والنظر إيجابيًا إلى أن الثقافة السياسية تجعل من شعبها شعبًا أكثر وعيًا وإدراكًا وقدرة على تفهم الأمور والمواقف والتصرف بعقلانية.
- ربط التعليم بالسياسة أمرًا ضروريًا بغرض تثقيف الطلاب سياسيًا. يُقدَّم المحتوى السياسي للطلاب بغرض تعزيز قدرتهم على قراءة المواقف السياسية التي تحدث

في مجتمعهم وفي العالم قراءة صحيحة وتحليل الأفكار والخطابات بشكل حقيقي واقعي وسليم.

- التكامل بين السياقات المجتمعية المختلفة كالسياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة وغيرها، بحيث لا يمكن عزل أحدهم عن الآخر، فلكل منهم دوره المؤثر وكذلك تأثره بالآخر. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي فصل التعليم عن السياسة القائمة والأيديولوجيا العامة للدولة. فلا يمكن للتعليم أن يقوم بدوره المتكامل في معزل عن السياقات المحيطة به.
- التكامل بين جوانب السياق الواحد. فلا ينبغي تنمية أحد جوانب السياق الواحد وإغفال الآخر. فعلى سبيل المثال، لا يمكن الاهتمام بالمتعلم واحتياجاته دون مراعاة لاحتياجات المعلم المهنية أو المادية أو الاهتمام بالمكونات المادية للمبنى التعليمي أو الوسائل التعليمية على حساب احتياجات جانب آخر. لذلك فمن الضروري إحداث تنمية وتطوير لجانب تعليمي دون الآخر في آن واحد، حتى لا يحدث سخطًا بين جوانب السياق أو يؤثر جانبًا على الآخر سلبًا وتفقد هنا عملية الإصلاح هدفها الصريح في هذه الحالة. أما إن لم تستطع الجهات التنفيذية إحداث إصلاحًا متوازيًا لجميع الجوانب في آن واحد، فإن عامل الزمن عامل مهم جدًا، وفي هذه الحالة يكون التقارب الزمني لإصلاح جوانب السياق الواحد هو الحل لنجاح الخطط التنفيذية وتحقيق الهدف.
- ربط التعليم والاقتصاد في علاقة متبادلة. فلا ينبغي أن تكون علاقة أحادية الجانب بأن يعطي أحدهما ويستفيد الآخر فقط. يستفيد التعليم اقتصاديًا من حيث زيادة النسبة المقدرة للإنفاق على التعليم، لإخراج منتج جيد قادرًا على مواكبة متطلبات الاقتصاد المحلي والعالمي في صورة تنافسية.
- تطبيق الفكر التنافسي والتميز بصورة صحيحة بين القطاع العام والخاص. فينبغي أن تلتزم الحكومة بدورها المنوط به؛ بمعنى عدم سلب نفسها من تحمل المسؤولية لكي يُفسح الطريق للقطاع الخاص المستبد. ضرورة وضع الطرفين في صورة متوازنة هو

الأفضل لصحة المجتمع، وإن كان هناك حاجة لرجاحة كفة الميزان للقطاع العام لتقديم خدمة مميزة وتلبية احتياجات الشعب بشكل غير استغلالي. ففكرة القطاع الخاص قائمة على تحقيق ربح مقابل خدمة مميزة، لذلك يتجه المستفيدين لها لأنهم يجدوا فيها ما يلبي احتياجهم بشكل جيد، مما أدى لتخلي دور الدولة عن دورها. لذلك ينبغي توجيه الفكر الأيديولوجي القائم على نجاح القطاع العام وخدماته من خلال تطوير ذاته بشكل يكافئ القطاع الخاص، وإن كانت هناك ضرورة لنبع الجودة من خلاله. قياسًا على ذلك، الاهتمام بالتعليم. ضرورة الاهتمام بالخدمة التعليمية الحكومية بشكل ينافس التعليم الخاص، ويليق بتخريج منتج لديه من المؤهلات ما يجعله متميزًا عالميًا.

- التخطيط المتكامل والمترابط سياسيًا وتعليميًا. فمن أهم نتائج البحث التي تم التوصل لها من خبرة دولة المقارنة هي التخطيط الشمولي وإعطاء نظرة عامة متكاملة تسير في طريق التنفيذ دون ربطها بأشخاص أو قيادات، والابتعاد عن ثقافة الترقيع والحلول الموقِفية المؤقتة التي تسكن الألم وتخفي العيوب دون علاج نهائي قاطع وصريح. لا يأتي هذا العلاج إلا في ضوء تبني مفهوم التخطيط الشامل المتكامل.

مراجع البحث

المراجع العربية:

1. احمد إسماعيل حجي: **السياسة التعليمية في مصر وبرامج تنفيذها، رابطة التربية الحديثة**، أبحاث مؤتمر نحو مشروع حضاري تربوي لمصر، القاهرة، إبريل 1987، ج4.
2. _____: **تطوير التعليم في زمن التحديات الأزمة وتطلعات المستقبل**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2004.
3. احمد مختار عمر: **معجم اللغة العربية المعاصر**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2008.
4. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2005.
5. جلال أمين: قصة الاقتصاد المصري من محمد علي إلى حسني مبارك، دار الشروق، 2012.
6. سعيد إسماعيل علي: **الفساد في التعليم**، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ط1.
7. _____: **هموم التعليم المصري**، عالم الكتب، القاهرة، 1981.
8. سيف الإسلام علي مطر وهاني عبد الستار فرج: **خطايا السياسة التعليمية في مصر: رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والامل)**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2009، مج1.

يمكن الاضطلاع على: حليم جريس: إصلاح التعليم دعوة إلى تحرير التعليم المصري من عثراته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، نوفمبر 1991، ص24:13.

9 . عبد الغني عبود: **الأيديولوجية والتربية، مدخل لدراسة التربية المقارنة**، الطبعة الرابعة، **دار الفكر العربي، القاهرة، 1990**.

10 . محمد سيف الدين فهمي: **تأملات في سياسة التعليم في مصر، مجلة الدراسات التربوية**، المجلد الثامن الجزء 47، 1992.

11 . المعهد الدنماركي المصري للحوار: الطريق الي التعليم من أجل المشاركة في مصر، ترجمة سماح جعفر، القاهرة، 2016.

12 . نهى حامد عبد الكريم: **عملية صنع السياسات التعليمية في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1992.

13 . وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، محور التعليم والتدريب.

المراجع الأجنبية:

1. A. S. Ibrahim: **The politics of educational transfer and policymaking in Egypt**. **Prospects**، November 2010، vol.40، no.4.

2. Angela Marie Cox: **Policy and Practice: Russian and Soviet Education during Times of Social and Political Change**. **Boston College**، USA، 2011.

3. Botho von Kopp: **Education transformation and GATS. New paradigms in government and administration**، **Deutsches Institut für Internationale Pädagogische Forschung (DIPF)**، Frankfurt، Germany، 2002.

4. E.V. Tkachenko: **Comments of the Law of Education of the Russian Federation**. **Acco Publishers Leuven**. Belgium، 1993.

5. Edward Comor: **Hegemony**. the International Encyclopedia of Political Communication، **Wiley Library**. First Edition، 2016.

6. Edward Dneprov، et al: **Democracy in the Russian School: The Reform Movement in Education Since 1984**، The State of Education in Russia Today، **Westview Press**، USA، 1993.

7. Elvira Maymina، Tatiana Divina and Vladimir Liulia: **Digital economy in education: Perspectives and development perspectives**. **Revista ESPACIOS**، Caracas، Venezuela، 2018، Vol. 39، No.38.

8. G. Amin: **Egypt in the era of Hosni Mubarak 19812011-، American University in Cairo Press**، Cairo، 2011.

9. G. Feiler: **Economic relations between Egypt and the gulf oil states**. 19672000-: petro wealth and patterns of influence، **Sussex Academic Press**. Brighton، 2003، p.193.

10. Gerald T. McLaughlin**: Infitah in Egypt: An appraisal of Egypt's open-door policy for foreign investment**. **Fordham Law Review**. 1978، vol.46، no.5.

11. Joshua S. Goldstein and Jon C Pevehoues: **The Globalization of International Relations**. **Pearson New International Edition**. 2013، 6th Edition.

12. M.S Johnson: **Western Models and Russian Realities in Post - communist Education**. **Journal fuer Internationale Bildungsforschung**. 1996 Vol. 2، No 2.

13. Mark S. Johnson: **Visionary Hopes and Technocratic Fallacies in Russian Education**. **JSTOR Comparative Education Review**. May 1997، vol.41، no.2.

14. Momina Afridi and Amal Berrwin، **Tracing Egyptian Education Policy in Changing Eras and Regimes: From 1954 to 2011»**. **Emerald Publishing Limited**. vol.12، 2017.

15. Sandra Destradi: Regional Powers and Their Strategies: Empire، Hegemony، and Leadership، Review of International Studies، October 2010، vol.36، no.4.

16. Sorokina Anastasiya Lvovna: **Innovative Development of Education Strategy in Russian Federation: Experience of «Future Skills» School Graduates Formation by City Organizations' Network Interaction**. **European Journal of Education**. 2018، Vol. 1، Issue 1.

17. Stephen T. Kerr: **Educational Reform in Post-Soviet Russia**. **Demographic Change and the Fate of Russia's Schools: The impact of population shifts on educational practice and policy**. **Frank Kass**، London، 2005، p.153.

18. Victoria Pogosian: **Russian Educational Policy: Two Different Eras**. **Italian Journal of Sociology of Education (IJSE)**. Italy، 2012.

19. **See also:** Mark M. Boguslavski: **Education and Society**. **Interaction of power and Society in the realisation of educational reforms of XIX-XX centuries**، 2008.

20. Zhe Xian Wang: **Cultural Analysis of Education Policy**، Ph.D.، United States، **ProQuest LLC**، 2010.

مواقع إلكترونية:

1. Ministry of Education of the Russian Federation: The National Education Project 2019 – 2024: https://edu.gov.ru/en/national-project/، accessed at 272020-6-.

2. Tatyana Tsyrlina-Spady: Modern Russian Reforms in Education: Challenges for the Future: https://jsis.washington.edu/ellisoncenter/wp-content/uploads/sites/1308/2016//pdf-tsyrlina-spady.pdf، accessed at 12020-6-، p.4.